توسّع اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي وأثره على العلاقة مع محاكم دبي:

من التكامل القضائي إلى التنافس الوظيفي

بحث مقدَّم للمسابقة البحثية لأكاديمية حبيب الملا للقانون

خولة خميس

فاطمة الفلاسي

جامعة سان جوزيف

2026

ملخص البحث

يتناول هذا البحث إشكالية قانونية جوهرية تتعلق بالتطور الذي شهده نظام محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC) منذ أن تأسس في عام 2004 وحتىآخر المستجدات التشريعية في عام 2025. أنشئت محاكم مركز دبي المالي العالمي لتؤدي دورا تكامليا محدودا في خدمة هذه المنطقة المالية الحرة، غير أن هناك العديد من التعديلات التشريعية والاجتهادات القضائية التي ساهمت في توسيع نطاق اختصاصها توسعا ملحوظا، حتى أنه تجاوز عمليا الحدود الجغرافية للمركز ليمتد في بعض الحالات إلى اختصاص محاكم دبي. يناقش هذا البحث تطور المحاكم في مركز دبي المالي العالمي عبر ثلاثة نطاقات أساسية وهي أولا،التوسع التشريعي، بموجب قانون 2011 وما تلاه، ثانيا، الاجتهاد القضائي الذي كرّس مفهوم "القناة القضائية" من خلال قضايا Banyan Tree وDNBBank، ثالثا، قانون 2025 الذي أدى إلى تحول في المنظومة التشريعية. يختتم هذا البحث بالتوصل إلى أن العلاقة بين المحكمتين انتقلت إلى ما يمكن وصفه بـ"التكامل التنافسي"، ويقدم توصيات تنظيمية لتعزيز الأمن القانوني وتحقيق التوازن بين المحكمتين.

فهرس المحتويات

المقدمة 5

الأساس التشريعي وحدود الاختصاص الأصلي 6

الاختصاص الاختياري وتحول طبيعة الاختصاص القضائي 7

قانون دبي رقم 16 لسنة 2011 والتحول الجوهري 7

هل يكفي توافق الأطراف وحده؟ 7

تراجع معيار الصلة الجوهرية 8

القناة القضائية والاجتهاد القضائي في التنفيذ 8

آلية التنفيذ المتبادل ومذكرات التعاون 8

قضية Banyan Tree وتكريس القناة القضائية 9

قضية DNB Bank وتحديد النطاق 10

المستجدات التشريعية (2024–2025) وأثرها في العلاقة بين المحكمتين 10

المرسوم رقم 29 لسنة 2024 10

قانون دبي رقم 2 لسنة 2025 11

التوصيف القانوني للعلاقة: من التكامل إلى التنافس الوظيفي 12

المقارنة الدولية وخصوصية النموذج الإماراتي 13

(SICC) المحكمة التجارية الدولية 13

المحكمة التجارية الإنجليزية..... 14

الخصوصية الإماراتية وما يُستخلص من المقارنة 14

الإشكاليات القانونية الناتجة عن التوسع 15

التوصيات للسير نحو التوازن في التنظيم 16

اشتراط صلة معقولة في الاختصاص الاختياري..... 16

تنظيم القناة القضائية ووضع إرشادات واضحة 16

تعزيز التنسيق المؤسسي..... 17

الخاتمة 18

المراجع والمصادر 20

المقدمة

يعد النظام القضائي المزدوج في إمارة دبي من أبرز المظاهر التي تعكس الخصوصية التشريعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في سعيها نحو استقطاب الاستثمارات الدولية .حيث إن في عام 2004، في نطاق جغرافي محدد، أي مركز دبي المالي أنشأت إمارة دبي نظاما قضائيا مستقلا[1] العالمي، يقوم على القانون الإنجليزي ويعمل باللغة الإنجليزية، يهدف لتلبية احتياجات التجارة الدولية .وقد شهد هذا النظام تطورا لافتا في ثلاث نطاقات :أولا، من حيث التشريع الذي انتهى ثانيا، من ناحية الاجتهاد القضائي الذي رسخ مفهوم ،2025[2] بصدور قانون دبي رقم 2 لسنة القناة القضائية"، وأخيرا من الناحية المؤسسية التي أنشأت هيئة تسوية تنازع الاختصاص بموجب" المرسوم رقم 29 لسنة 2024.[3]

إشكالية البحث

مع التوسع الذي شهده نطاق اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي تشريعيا وقضائيا، هل لا تزال هذه المحاكم تؤدي الدور التكميلي الذي أنشئت من أجله، أم أنها أصبحت منافسا وظيفيا فعليا لمحاكم دبي؟

---

[1] قانون رقم (9) لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، 2004.

[2] قانون رقم (2) لسنة 2025 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 705، السنة 59، 14 مارس 2025

[3] مرسوم رقم (29) لسنة 2024 بشأن إنشاء هيئة تسوية تنازع الاختصاص، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 703، السنة 58، 17 أبريل 2024

ويؤدي هذا التساؤل إلى ظهور أسئلة متعلقة بهذا الموضوع :هل كان هذا التوسع في الاختصاص مقصودا من المشرع أم أنه جاء نتيجة تفسير قضائي مختلف؟ وأين يقع الفاصل بين التكامل والتنافس؟ وهل ساهمت المستجدات في فترة 2024–2025 في معالجة الإشكالية أم زادتها تعقيدا؟

الأساس التشريعي وحدود الاختصاص الأصلي

أنشأ قانون دبي رقم 12 لسنة 2004 نظاما قضائيا مستقلا[4] محصورا في حدود مركز دبي المالي العالمي يشمل محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف، وحدد اختصاصه وقيده بوجود صلة موضوعية أو جغرافية بالمركز. وتتضح ملامح هذا الاختصاص الأصلي في الاختصاص الحصري بالمنازعات الناشئة داخل المركز أو المتعلقة بالشركات المسجلة فيه، والفصل في المنازعات التي تكون الجهات المؤسسية لمركز دبي المالي العالمي طرفا فيها، والنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات الهيئات المعنية.

انطلق المشرع من رؤية هدفها التكامل وليس التنافس. إذ كانت الرؤية الأصلية تقوم على توزيع واضح لوظيفة كل محكمة حيث تختص محاكم دبي بالمنازعات العامة وفق القانون المدني، في حين تختص محاكم المركز بالمنازعات التجارية الدولية وفق القانون الإنجليزي. فلم يكن الهدف أن تحل محاكم مركز دبي المالي العالمي محل محاكم دبي أو أن تنافسها، بل كان الهدف خدمة المصالح التجارية والمالية الدولية التي اعتبرت اختلاف الأنظمة القضائية وحواجز اللغة عائقا لها.

[4] قانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن السلطة القضائية لمركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، 2004

الاختصاص الاختياري وتحول طبيعة الاختصاص القضائي

قانون دبي رقم 16 لسنة 2011 والتحول الجوهري

أجاز قانون دبي رقم 16 لسنة 2011 للأطراف الاتفاق[5] على إخضاع نزاعاتهم لاختصاص محاكم المركز حتى في غياب أي صلة فعلية بالمركز جغرافياً أو موضوعياً. وترتب على ذلك انتقال جوهري في طبيعة الاختصاص، فلم يعد مشروطا بعلاقة النزاع بالمركز، بل أصبح قائما على إرادة الأطراف وحدها. وقد أدى تغير هذا التوجه إلى تحول محاكم مركز دبي المالي العالمي إلى منتدى دولي مفضل.

هل يكفي توافق الأطراف وحده؟

في جوهرها، السلطة القضائية هي تعبير عن سيادة الدولة وليست تعبير عن إرادة تعاقدية. وعندما تمارس محكمة اختصاصها، فإنها تمارس ولاية قضائية لها أثر في سلطة تمتد إلى تنفيذ الأحكام وإلزام الأطراف. فحين يتفق طرفان على اختصاص محاكم المركز في نزاع لا صلة له بالمركز، فعليا يكون الفرقاء قد وجهوا جزءا من السيادة القضائية لإمارة دبي بإرادتهما الخاصة.

يمكننا أن نخلص إلى أن نية المشرّع من إصدار قانون 2025 كانت محاولة لمعالجة هذه الإشكالية، حيث فصل معايير بند الاتفاق على الاختصاص. فهذا البند يجب أن يكون "محدداً وصريحاً وواضحاً"،[6] غير أن المشرع لم يحدد اشتراط وجود صلة موضوعية بالمركز.

---

[5] قانون رقم (16) لسنة 2011 بتعديل قانون السلطة القضائية لمركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، نافذ من 31 أكتوبر 2011.

[6] قانون رقم (2) لسنة 2025، المادة 14(ب).

تراجع معيار الصلة الجوهرية

منذ نشأة المحاكم في مركز دبي المالي العالمي، ظهر تراجع في معيار اشتراط الصلة الجوهرية بالمركز. ولو أن التراجع كان بشكل تدريجي إلا أنه أصبح ملحوظا. حيث باتت المحاكم تقبل قضايا ذات صلة رمزية[7]. وقد أدت هذه الممارسة إلى إعادة رسم حدود الاختصاص بطريقة غير رسمية.

القناة القضائية والاجتهاد القضائي في التنفيذ

آلية التنفيذ المتبادل ومذكرات التعاون

نصّت المادة السابعة من قانون السلطة القضائية على مبدأ التنفيذ المتبادل[8] بين المحكمتين، بناء على ثلاثة شروط شكلية وهي أن يكون الحكم نهائيا وقابلا للتنفيذ، وأن يترجم إلى اللغة العربية، وأن يختم بالصيغة التنفيذية. وبفضل مذكرات التعاون التي أبرمتها محاكم المركز مع جهات قضائية دولية، تجاوز أثر التنفيذ حدود مركز دبي المالي العالمي. من مذكرات التعاون التي أبرمتها محاكم المركز مع المحكمة التجارية في إنجلترا وويلز[9] عام 2013، ومذكرات مع محاكم سنغافورة

---

[7] Soudagar, Leonard et al., "The DIFC Courts, the Dubai Courts and the Conflict of Jurisdiction Tribunal – A Case Study", Clyde & Co LLP, Dubai, 25 October 2024.

[8] قانون رقم (12) لسنة 2004، المادة 7

[9] Memorandum of Guidance between the DIFC Courts and the Judiciary of England and Wales, DIFC Courts, Dubai.

[10]والولايات المتحدة[11] وغيرها. وبذلك أصبحت أحكام محاكم المركز تتمتع " بقابلية تنفيذ معولمة" تنافس ما تتيحه محاكم دبي بشكل غير مباشر.

قضية Banyan Tree وتكريس القناة القضائية

في قضية Banyan Tree Corporate Pte Ltd v Meydan Group LLC (2013)[12]، توجهت شركة Banyan Tree السنغافورية أمام محاكم المركز لتنفيذ حكم تحكيمي صادر عن مركز دبي للتحكيم ضد شركة Meydan، على الرغم من غياب أصول للمدين داخل المركز. وردّت المحكمة على دفع عدم الاختصاص لمحاكم المركز، وقضت بأن اختصاصها بالاعتراف بالأحكام التحكيمية لا يستلزم وجود أصول داخل المركز.

وأكدت بدورها محكمة الاستئناف هذا الحكم، وكرست "القناة القضائية" (Conduit Jurisdiction)، أي أن محاكم المركز تعتبر كمحطة وسيطة للاعتراف بالأحكام التحكيمية ومن خلال آليات التنفيذ المتبادل تتمكن من الوصول إلى الأصول التي توجد خارج النطاق الجغرافي للمركز. ولم ترحب محاكم دبي هذا الاتجاه[13] حيث إنها اعترضت على هذه الصلاحية بحيث اعتبرت نفسها صاحبة الاختصاص الطبيعي والأصلي في الإمارة.

---

[10] Memorandum of Understanding between the DIFC Courts and the Supreme Court of Singapore, DIFC Courts, Dubai.

[11] Memorandum of Guidance between the DIFC Courts and the United States District Court for the Southern District of New York, DIFC Courts, Dubai

[12] Banyan Tree Corporate Pte Ltd v Meydan Group LLC [2013] DIFC ARB 003 ، حكم محكمة الدرجة الأولى بتاريخ 27 مايو 2014؛ وحكم محكمة الاستئناف [2014] DIFC CA 005 بتاريخ 3 نوفمبر 2014.

[13] Kehoe, Caroline; Paterson, Stuart; Stephen, Robert, "The DIFC's Conduit Jurisdiction under) Attack? The Dubai Court Attempts to Reverse Banyan Tree", Herbert Smith Freehills Kramer LLP, March 2017..

قضية DNB Bank وتحديد النطاق

رسمت محكمة الاستئناف في قضية [14] DNB Bank ASA v Gulf Eyadah DIFC(2015) ، تمييزا جوهريا بين حالتين الأولى هي الاعتراف بأحكام التحكيم حيث تمارس المحكمة صلاحية القناة القضائية كاملة، والثانية هي الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية حيث قُيِّدت هذه الصلاحية.

المستجدات التشريعية)2024–2025 (وأثرها في العلاقة بين المحكمتين

المرسوم رقم 29 لسنة 2024

في أبريل 2024، أنشأ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "هيئة لتسوية تنازع الاختصاص"[15] تتمتع بمزايا جوهرية جعلت قراراتها نهائية، غير قابلة للطعن، وتحمل قوة السابقة القضائية الملزمة للمحكمتين معاً، ويترأس هذه الهيئة رئيس محكمة النقض في إمارة دبي.

وفي أكتوبر ،2024 أصدرت الهيئة القرار رقم 11 لسنة 2024،[16] مقررة اختصاص حصري لمحاكم المركز بالبت في صحة حكم تحكيمي مؤقت، وهو ما خلق سابقة قضائية جوهرية في موضوع الاختصاص.

---

[14] DNB Bank ASA v (1) Gulf Eyadah Corporation (2) Gulf Navigation Holdings PJSC [2015] DIFC CA 007، حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 25 فبراير 2016.

[15] مرسوم رقم (29) لسنة 2024 بشأن إنشاء هيئة تسوية تنازع الاختصاص، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 703، السنة 58، 17 أبريل 2024. | Verbiski, Emily et al., "Dubai Establishes a Judicial Authority to Resolve Jurisdictional Conflicts", Trowers & Hamlins LLP, May 2024).

[16] قرار هيئة تسوية تنازع الاختصاص رقم 11 لسنة 2024، صادر في أكتوبر 2024.

قانون دبي رقم 2 لسنة 2025

في مارس 2025، صدر قانون دبي رقم 2 لسنة 2025[17] الذي ألغى بدوره القانونين التأسيسيين (رقم 10 و12 لسنة 2004) وحلّ محلهما بمنظومة تشريعية موحدة. وعلى صعيد الاختصاص، وسعت المادة 14(أ) الاختصاصات النوعية لمحاكم المركز فأصبحت تشمل المنازعات العمالية، كما أنها منحت المحاكم اختصاصا بالنظر في الدعاوى المستندة إلى المعاهدات الدولية[18]. لهذه الأسباب، يمثّل هذا القانون إعادة بناء شاملة للمنظومة التشريعية لمحاكم المركز.

ومن الجدير بالذكر أن المادة 32 نصت على وظيفة "القناة القضائية" صراحة، كما أن المادة 15(4)[19] تمنح للمركز صلاحية منح الأوامر التحفظية دعما لإجراءات أجنبية لا رابط لها بالمركز. وفي المقابل، اشترطت المادة 14(ب) أن يكون الاتفاق على الاختصاص "محدداً وصريحاً وواضحاً"، وهو تضييق ومحاولة لضبط التوسع مع من دون الحد من المزايا التي يقدمها المركز.

---

[17] قانون رقم (2) لسنة 2025 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 705، السنة 59، 14 مارس 2025. | Gearon, Patrick, "Overview of the DIFC Courts Law 2025", Charles Russell Speechlys LLP, 21 March 2025. | Boscia Montalbano, Serena et al., "New DIFC Courts Law: Outline of Key Changes", Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle LLP, 17 March 202

[18] قانون رقم (2) لسنة 2025، المادة 14(أ). | Robert, Amy; Al-Dhahi, Nuha, "DIFC Law No. (2) of 2025: Transformative Changes", CMS Law Now, 22 April 2025

[19] قانون رقم (2) لسنة 2025، المادتان 32 و15(4). | Elshendidy, Kamel, "Rebuilding the Framework: Dubai Law No. 2 of 2025", Habib Al Mulla & Partners, 23 June 2025.

التوصيف القانوني للعلاقة :من التكامل إلى التنافس الوظيفي

في حين أنه لا يصح القول إن هناك تنافس مباشر بين المحكمتين لوجود إطار قانوني واضح يحدد اختصاص كل محكمة، كما توجد سلطة مستقلة تفصل في التنازع، الا أنه من خلال التحليل للواقع، تظهر المنافسة بشكل أوضح عندما يكون لدى الأطراف القدرة على اختيار المحاكم حتى في غياب صلة موضوعية بمركز دبي المالي العالمي، بالإضافة إلى توافر آليات لدى محكمة المركز للتنفيذ على أصول في نطاق محاكم دبي.

وقد سجلت محكمة الدرجة الأولى في النصف الأول من 2023 وحده قضايا بقيمة 14.9 مليار درهم[20]. مما يعكس توجها متزايدا نحو اختيار محاكم المركز لاعتبارات إجرائية واستراتيجية. ويخلص هذا البحث إلى أن الصفة الملائمة للعلاقة بين المحكمتين هي "التكامل التنافسي"؛ لأنه نمط هجين يجمع بين التعاون المؤسسي عبر بروتوكولات التنفيذ وهيئة تسوية التنازع، والتنافس الوظيفي الضمني عبر الاختصاص الاختياري وظاهرة Forum Shopping.

[20] محاكم مركز دبي المالي العالمي، التقرير السنوي للنصف الأول من عام 2023.

المقارنة الدولية وخصوصية النموذج الإماراتي

المحكمة التجارية الدولية (SICC)

أنشئت المحكمة التجارية الدولية السنغافورية (SICC) في يناير 2015[21] كدائرة متخصصة ضمن المحكمة العليا السنغافورية، أي جزءا منها، لا نظاما قضائيا مستقلا موازيا. وتكمن الأهمية في هذا الوصف في حرص المشرع السنغافوري منذ البداية على دمج المحكمة الدولية ضمن النظام القضائي الوطني، مما أدى إلى انسجام بين المحاكم دون أن تثار نقطة التنازع في الاختصاص.

ومن الفوارق الجوهرية بين SICC ومحاكم مركز دبي المالي العالمي أن SICC أسست بشكل رئيسي لاستقطاب النزاعات التجارية الدولية بصرف النظر عن صلتها بسنغافورة. أما محاكم مركز دبي المالي العالمي أنشئت بغرض خدمة منطقة اقتصادية محددة ثم توسع اختصاصها لاحقاً نحو الاختصاص الاختياري (Opt-in Jurisdiction). هذا الفارق في النشأة يفسر غياب هذه إشكالية "التكامل التنافسي" من سنغافورة. فكلتا المحكمتين تقبلان الاختصاص الاختياري، ولكن تشترط SICC أن تكون القضية "ذات طابع دولي وتجاري"[22]، وهذا المعيار لا وجود له في النظام القضائي في دبي.

---

[21] Godwin, Andrew; Ramsay, Ian; Webster, Miranda, "International Commercial Courts: The Singapore Experience", Melbourne Journal of International Law, Vol. 18, No. 2, 2017. | Singapore International Commercial Court, Official Website

[22] Godwin, Andrew; Ramsay, Ian; Webster, Miranda, "International Commercial Courts: The Singapore Experience", Melbourne Journal of International Law, Vol. 18, No. 2, 2017

المحكمة التجارية الإنجليزية

تعد المحكمة التجارية الإنجليزية، التي يعود تاريخها إلى 1895،[23] النموذج الأصلي الذي استلهمت منه أغلب المحاكم التجارية الدولية الحديثة، بما في ذلك محاكم مركز دبي المالي العالمي. وتعمل المحكمة التجارية الإنجليزية ضمن منظومة قضائية وطنية موحدة، مما يعني انعدام أي ازدواجية مؤسسية. وعلى الرغم من ان المحكمة التجارية الإنجليزية نموذج لمحاكم مركز دبي المالي العالمي، التوجه الأخير مع صدور قانون DIFC رقم 8 لسنة 2024 تحولا يجعل قانون DIFC ذاته هو المرجع النهائي[24] بدلاً من قانون إنجلترا وويلز، مما يمكننا أن نستخلص أن محاكم المركز تسعى إلى بناء منظومة قانونية مستقلة.

الخصوصية الإماراتية وما يُستخلص من المقارنة

توجد عدة فوارق جوهرية بين النماذج الثلاثة، إذ تختلف الأهداف لكل نموذج فيصنف النموذج في دبي ضمن فئة المحاكم الموجَّهة للاستثمار[25] التي نشأت بهدف خدمة منطقة اقتصادية محددة، في حين تُصنَّف SICC ضمن فئة المراكز القانونية العالمية التي تهدف لاستقطاب أي نزاع تجاري دولي بصرف النظر عن موقعه.

تكمن الخصوصية الإماراتية في ثلاثة عناصر لا نظير لها في الأنظمة المقارنة. أولا، أن الازدواجية القضائية قائمة داخل إمارة واحدة لا بين دول مستقلة. ثانيا، أن الاختصاص الاختياري لا يشترط

---

[23] The Commercial Court of England & Wales, "About The Court."

[24] سلطة مركز دبي المالي العالمي، قانون رقم (8) لسنة 2024

[25] Gu, Weixia; Tam, Jacky, "The Global Rise of International Commercial Courts: Typology and Power Dynamics", Chicago Journal of International Law, Vol. 22, No. 2, University of Chicago Law School, Chicago, 2022.

الطابع الدولي للنزاع خلافاً للنموذج السنغافوري. ثالثا، أن قابلية التنفيذ المتبادل تجعل حدود الاختصاص نسبية. ومن ثَمّ فإن المقارنة مع نماذج سنغافورة وإنجلترا مفيدة إلى حد ما لكنها غير كافية، لأن النموذج الإماراتي يستلزم إطاراً تحليلياً خاصا يراعي هذه الخصوصية.

الإشكاليات القانونية الناتجة عن التوسع

يسبب هذا التوسع في الاختصاص عدة إشكاليات، على رأسها تداخل الاختصاصات وإضعاف اليقين القانوني، حيث إنه بإمكان أي من الاطراف اللجوء إلى محكمتين مختلفتين[26] بحجج مختلفة. كما أن ظاهرة Forum Shopping تجعل اختيار المحكمة مسألة استراتيجية[27] لا سيما يقررها الطرف الأقوى في العقد، تحوّل العدالة من غاية إلى ميزة تفاوضية. ومن ناحية، اختيار المحاكم قد يمنح أحد الأطراف ميزة إجرائية لا تستند إلى قوة موقفه الموضوعي.

[26] Leonard et al., "The DIFC Courts, the Dubai Courts and the Conflict of Jurisdiction Tribunal – A Case Study", Clyde & Co LLP, 25 October 2024.

[27] Anonymous Author, "Litigating in the Dubai International Financial Centre: Key Legal Developments", Legal 500, London, 5 February 2025.

التوصيات للسير نحو التوازن في التنظيم

اشتراط صلة معقولة في الاختصاص الاختياري

وفقًا لهذا البحث، فإن المبادرة الأولى التي يجب اتباعها هي ادراج شرط الصلة المعقولة في شروط الاتفاق الصريح حسب القانون رقم 2025. بذلك، لن ينعقد الاختصاص لمحاكم المركز حتى بالاتفاق الاختياري إذا لم يكن أحد الشرطين المذكورين متوفرا. الشرط الأول هو وجود علاقة موضوعية معقولة بين القضية والمركز، سواء كانت ذات طابع جغرافي أو تعاقدية، أو حتى من ناحية تنفيذ الالتزامات التعاقدية. والشرط الثاني هو الطابع الدولي للنزاع، وبالتالي، سيكون من الضروري تجاوز حدود دولة واحدة من أطراف النزاع أو الموضوع أو الآثار.

هذا المعيار مستلهم من النموذج السنغافوري حيث تشترط محكمة SICC أن تكون القضية "ذات طابع دولي وتجاري" على الرغم من اتفاق الأطراف. هذا الاشتراط المزدوج يهدف لتحقيق التوازن بين مرونة الاختصاص الاختياري من جهة، وصون الاختصاص لمحاكم دبي في النزاعات المحلية من جهة أخرى، بما يحدّ من ظاهرة Forum Shopping ويعزز الأمن القانوني.

تنظيم القناة القضائية ووضع إرشادات واضحة

لا بد من وضع إرشادات قضائية تحدد النطاق المشروع للقناة القضائية بمعايير موضوعية واضحة، بما يمنع استغلال القناة القضائية للتحايل على اختصاص محاكم دبي.

تعزيز التنسيق المؤسسي

كما أن هذا البحث يوصي بإنشاء آلية للإحالة تلقائيا بين المحكمتين، وقاعدة بيانات مشتركة للأحكام في مجالات الاختصاص المتداخل، مما سيقلص التعارض في الأحكام وسيعزز روح التكامل الأصلية وسيؤكد بناء العلاقة بين المحاكم على التعاون.

الخاتمة

تطرق هذا البحث في بدايته إلى الغاية من نشأة محاكم مركز دبي المالي العالمي، وأن في تلك الفترة كان نطاق اختصاصها محدد للغاية. ومع مرور الزمن ومن خلال التطور التشريعي والممارسة، أصبح هذا الاختصاص الضيق يتوسع. وطرح هذا البحث سؤالا مع توسّع نطاق اختصاص محاكم مركز دبي المالي العالمي، هل لا تزال تؤدي الدور التكاملي الذي أنشئت من أجله، أم أنها باتت منافساً فعلياً لمحاكم دبي؟

ولو أنها في ظاهرها ومن الناحية التشريعية محكمة مكملة، الا أن توسع الاختصاص المستمر والذي يسمح للأطراف اختيار محاكم المركز يرجح أنها في طريقها الى المنافسة. فالتكامل والتعاون الذي أراده المشرع في عام 2004 كان على توزيع جغرافي وموضوعي واضح. أما اليوم، فأصبح بإمكان طرف في نزاع لا صلة له بالمركز أن يختار محاكمه طوعا، وأن ينفّذ حكمها على أصول في دبي، متجاوزا اختصاص محاكم دبي.

كما أنه تبيّن أن التوسع كان نتيجة تفسير قضائي تجاوز الإرادة التشريعية الأصلية، وجاء المشرع للتقييد مجددا. وبين التكامل والتنافس نجد أن الحد الفاصل هو الصلة الموضوعية بالمركز، فعند انتفائها ونكتفي بمجرد اتفاق الأطراف في محلها، ننتقل إلى علاقة تنافسية لا تكاملية ولا تعاونية. ونظمت مستجدات 2024–2025 هذا التوسع من جهة لكنها وسعته من جهة أخرى، فلم تحسم الإشكالية. ولا تزال الاشكالية تتطلب تدخلا تشريعيا يحسم الموضوع من خلال وضع شروط واضحة، تقيد اختصاص محاكم المركز بعلاقة موضوعية، أو أن يتعلق الموضوع بالتجارة الدولية.

فالتحدي الحقيقي ليس في وقف هذا التطور الذي يعتبر قوة مستقطبة للاستثمار، بل التحدي الحقيقي يكمن في وضع ضوابط واضحة تحفظ التوازن بين الكفاءة القضائية والأمن القانوني، وبين الانفتاح على الاستثمار الدولي ووحدة البنية التشريعية الداخلية.

المراجع والمصادر

1. قانون رقم (9) لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، 2004. متاح على: https://dlp.dubai.gov.ae

2. قانون رقم (2) لسنة 2025 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 705، السنة 59، 14 مارس 2025. متاح على: https://dlp.dubai.gov.ae/Legislation%20Reference/2025/Law%20No.%20(2)%20of%202025%20Concerning%20Dubai%20International%20Financial%20Centre%20Courts.pdf

3. مرسوم رقم (29) لسنة 2024 بشأن إنشاء هيئة تسوية تنازع الاختصاص بين محاكم مركز دبي المالي العالمي والجهات القضائية في إمارة دبي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، العدد 703، السنة 58، 17 أبريل 2024. متاح على: https://dlp.dubai.gov.ae

4. قانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن السلطة القضائية لمركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، 2004. متاح على: https://dlp.dubai.gov.ae/Legislation%20Reference/2004/Law%20No.%20(12)%20of%202004%20Concerning%20the%20Judicial%20Authorities.pdf

5. قانون رقم (16) لسنة 2011 بتعديل قانون السلطة القضائية لمركز دبي المالي العالمي، الجريدة الرسمية لإمارة دبي، نافذ من 31 أكتوبر 2011. متاح على: https://www.difccourts.ae/about/difc-courts

6. قانون رقم (2) لسنة 2025، المادة 14(ب). انظر: Robert, Amy; Al-Dhahi, Nuha, "DIFC Law No. (2) of 2025: Transformative Changes in Jurisdiction of the DIFC Courts Explained", CMS Law Now, Dubai, 22 April 2025. Available at: https://cms-lawnow.com/en/ealerts/2025/04/difc-law-no.-2-of-2025-transformative-changes-in-jurisdiction-of-the-difc-courts-explained

7. Soudagar, Leonard et al., "The DIFC Courts, the Dubai Courts and the Conflict of Jurisdiction Tribunal – A Case Study", Clyde & Co LLP, Dubai, 25 October 2024. Available at: https://www.clydeco.com/en/insights/2024/10/difc-dubai-courts-jurisdictional-tribunal-conflict

8. قانون رقم (12) لسنة 2004، المادة 7. متاح على: https://dlp.dubai.gov.ae/Legislation%20Reference/2004/Law%20No.%20(12)%20of%202004%20Concerning%20the%20Judicial%20Authorities.pdf

9. Memorandum of Guidance between the DIFC Courts and the Judiciary of England and Wales. DIFC Courts, Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae/application/files/6116/0576/6241/MoG-with-Judiciary-of-England-and-Wales-1.pdf

10. Memorandum of Understanding between the DIFC Courts and the Supreme Court of Singapore. DIFC Courts, Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae/about/memoranda/judicial/mou-between-the-difc-courts-and-the-supreme-court-of-singapore

11. Memorandum of Guidance between the DIFC Courts and the United States District Court for the Southern District of New York. DIFC Courts, Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae/about/memoranda/judicial/mog-between-the-difc-courts-and-united-states-district-court-for-the-southern-district-of-new-york

12. Banyan Tree Corporate Pte Ltd v Meydan Group LLC [2013] DIFC ARB 003, Court of First Instance, 27 May 2014; Court of Appeal [2014] DIFC CA 005, 3 November 2014. DIFC Courts, Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae/rules-

decisions/judgments-orders/arbitration/banyan-tree-corporate-pte-ltd-v-meydan-group-llc-2013-difc-arb-003-1

13. Kehoe, Caroline; Paterson, Stuart; Stephen, Robert, "The DIFC's Conduit Jurisdiction under Attack? The Dubai Court Attempts to Reverse Banyan Tree", Herbert Smith Freehills Kramer LLP, March 2017. Available at: https://www.hsfkramer.com/insights/2017-03/the-difcs-conduit-jurisdiction-under-attack-the-dubai-court-attempts-to-reverse

14. DNB Bank ASA v (1) Gulf Eyadah Corporation (2) Gulf Navigation Holdings PJSC [2015] DIFC CA 007, Court of Appeal, 25 February 2016. DIFC Courts, Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae/rules-decisions/judgments-orders/

15. مرسوم رقم (29) لسنة 2024، المرجع السابق [3]. انظر أيضاً: Verbiski, Emily et al., "Dubai Establishes a Judicial Authority to Resolve Jurisdictional Conflicts", Trowers & Hamlins LLP, Dubai, May 2024. Available at: https://www.trowers.com/insights/2024/may/dubai-establishes-a-judicial-authority

16. قرار هيئة تسوية تنازع الاختصاص رقم 11 لسنة 2024، صادر في أكتوبر 2024. هيئة تسوية تنازع الاختصاص، إمارة دبي.

17. قانون رقم (2) لسنة 2025، المرجع السابق [2]. انظر أيضاً: Gearon, Patrick, “Overview of the DIFC Courts Law 2025”, Charles Russell Speechlys LLP, Dubai, 21 March 2025. Available at: https://www.charlesrussellspeechlys.com/en/insights/expert-insights/dispute-resolution/2025/overview-of-the-difc-courts-law-2025/; Boscia Montalbano, Serena et al., “New DIFC Courts Law: Outline of Key Changes and Further Developments”, Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle LLP, Dubai, 17 March 2025. Available at: https://www.curtis.com/our-firm/news/new-difc-courts-law-outline-of-key-changes-and-further-developments

18. قانون رقم (2) لسنة 2025، المادة 14(أ). انظر: Robert, Amy; Al-Dhahi, Nuha, “DIFC Law No. (2) of 2025: Transformative Changes”, CMS Law Now, Dubai, 22 April 2025. Available at: https://cms-lawnow.com/en/ealerts/2025/04/difc-law-no.-2-of-2025-transformative-changes-in-jurisdiction-of-the-difc-courts-explained

19. قانون رقم (2) لسنة 2025، المادتان 32 و15(4). انظر: Elshendidy, Kamel, “Rebuilding the Framework: Dubai Law No. 2 of 2025 Reshapes DIFC Courts’ Legislative Landscape”, Habib Al Mulla & Partners, Dubai, 23 June 2025. Available at:

https://habibalmulla.com/articles/rebuilding-the-framework-dubai-law-no-2-of-2025-reshapes-difc-courts-legislative-/landscape

20. DIFC Courts, H1 2023 Annual Report. Dubai. Available at: https://www.difccourts.ae

21. Godwin, Andrew; Ramsay, Ian; Webster, Miranda, "International Commercial Courts: The Singapore Experience", Melbourne Journal of International Law, Vol. 18, No. 2, University of Melbourne Law School, Melbourne, 2017, pp. 219–271. Available at: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/MelbJIL/2017/13.html; Singapore International Commercial Court, Official Website. Available at: https://www.judiciary.gov.sg/singapore-international-commercial-court

22. Godwin, Andrew; Ramsay, Ian; Webster, Miranda, ibid. Available at: https://classic.austlii.edu.au/au/journals/MelbJIL/2017/13.html

23. The Commercial Court of England & Wales, "About The Court". Available at: https://www.commercialcourt.london/the-

court; Courts and Tribunals Judiciary, “The History of the Commercial Court”. Available at: https://www.judiciary.uk/courts-and-tribunals/business-and-property-courts/commercial-court/about-the-commercial-court/the-history-of-the-commercial-court/

24. سلطة مركز دبي المالي العالمي، قانون رقم (8) لسنة 2024 بتعديل قانون رقم (3) لسنة 2004 بشأن تطبيق القوانين المدنية والتجارية في مركز دبي المالي العالمي، مركز دبي المالي العالمي، دبي، 2024. متاح على: https://www.difccourts.ae

25. Gu, Weixia; Tam, Jacky, “The Global Rise of International Commercial Courts: Typology and Power Dynamics”, Chicago Journal of International Law, Vol. 22, No. 2, University of Chicago Law School, Chicago, 2022. Available at: https://cjil.uchicago.edu/print-archive/global-rise-international-commercial-courts-typology-and-power-dynamics

26. Soudagar, Leonard et al., ibid. Available at: https://www.clydeco.com/en/insights/2024/10/difc-dubai-courts-jurisdictional-tribunal-conflict

27. Litigating in the Dubai International Financial Centre: Key Legal Developments and What They Mean for Global Business in 2025 and Beyond", Legal 500, London, 5 February 2025. Available at: https://www.legal500.com/developments/thought-leadership/litigating-in-the-dubai-international-financial-centre-key-legal-developments-and-what-they-mean-for-global-business-in-2025-and-beyond/